

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٥٣

الثلاثاء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ٣٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار – فان – هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنش

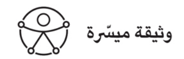
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/16)







افتتحت الجلسة في الساعة ٠٩/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/16)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/16 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): كما جرت عليه العادة في هذا الوقت من العام، أود يا سيادة الرئيس أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن أطيب تمنياتي لكم بمناسبة العام الجديد، ٢٠١٨، وأن أرحب بالأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، أتمنى لبلدكم، كازاخستان، كل التوفيق في رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس مرة أخرى بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/16)، المقدم إلى المجلس، يوفر تقييما للحالة، ويقدم توصيات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها.

قبل عام، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اجتمع المجلس (انظر S/PV.7856) لكي يرحب بأمل كبير بالتوقيع، تحت رعاية المؤتمر الأسقفي الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الاتفاق السياسي الشامل والجامع والذي مكّن من نزع فتيل التوترات السياسية في البلد ورسم مسار صوب إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية بحلول نهاية عام ٢٠١٧. بعد عام واحد، يؤسفني أن أبلغ المجلس أن الاتفاق لم يُنفذ سوى جزئيا. وعلى الرغم من أنه لا يستهان بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات في العام الماضي، فإن أعمال العنف التي وقعت خلال المظاهرات التي نُظِمت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر الماضي في كينشاسا وفي المناطق الداخلية من البلد تذكرنا بأن الحالة السياسية لا تزال هشة جدا.

كذلك الحالة الأمنية في أفغانستان مدعاة للقلق الشديد. وكما يعلم المجلس، فإن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ما برحوا يعانون أشد الخسائر في ٢٠ عاما عندما تعرضت القاعدة الأمامية للوحدة التنزانية في بلدة سيموليكي، الواقعة شمال كيفو، لهجوم يعتقد أن متمردي القوى الديمقراطية المتحالفة هم الذين شنوه. إن وفاة هؤلاء التنزانيين التي حدثت بعد عدة ساعات من القتال تؤكد عدم استقرار الحالة الأمنية في بعض أجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لو كنا بحاجة إلى التذكير بذلك.

أود أيضا أن أذكر المجلس بأن موظفي الأمم المتحدة المدنيين يتعرضون أيضا لمخاطر أمنية في بعض أنحاء من البلد. إن وفاة عضوين من فريق خبراء الأمم المتحدة في منطقة كاساي في آذار/مارس من العام الماضي تذكير مأساوي بالحالة.

إزاء هذه الخلفية، سأركز في بياني على التحديات السياسية والأمنية التي تواجه البعثة في الأشهر القادمة، وتحديد السبل الممكنة للمضي قدما.

إن حالات التأخير في العملية الانتخابية وأزمة الشرعية في مؤسسات الجمهورية وعدم إحراز تقدم صوب تنفيذ التدابير التي أدت إلى تهدئة حالات الإحباط، ونفاد الصبر والتوترات التي أدت إلى أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لإدانة القمع العنيف الذي ترتكبه قوات الأمن الوطني في المظاهرات التي نظمها المجتمع المدني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر الماضي. ومن الأساسي أن تقوم السلطات الوطنية المختصة بإجراء التحقيقات اللازمة من أجل تحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة الذين من المفترض أنهم يتحملون المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

كذلك نشجب قيام قوات الأمن الوطني بخلق عقبات أمام أفراد قوات البعثة الذين كانوا يقومون بأعمال الدورية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. تُعتبر الأنشطة المتعلقة برصد الأنشطة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من ولاية البعثة، وينبغي أن تحظى بالدعم الكامل من جانب السلطات.

بالنظر إلى هذه التحديات، من الحيوي أن تمتنع جميع قطاعات الطبقة السياسية الكونغولية عن القيام بأي أفعال تؤدي إلى المواجهة أو العنف. ولا يزال الحوار السبيل الوحيد لحسم التحديات السياسية التي تواجه البلد.

(*تكلم بالإنكليزية*)

على الرغم من التوترات السياسية المستمرة، تسير قدما الأعمال التحضيرية للانتخابات. من الجدير ذكره أنه من المتوقع في شباط/فبراير أن يتم الانتهاء من الجدول الزمني للانتخابات الذي طال انتظاره وصدر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكذلك قانون الانتخابات المعدل الذي أصدره الرئيس في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعملية تسجيل الناخبين

من الضروري أن تقوم جميع الأطراف السياسية الفاعلة بدور بناء في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. ويجب على حكومة الأغلبية الحاكمة، والمعارضة والمجتمع المدني، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن تقوم بدورها في ضمان تيسير الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب.

ومن الحتمي أن يلتزم القادة السياسيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدستور والاتفاق السياسي الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبالجدول الزمني للانتخابات، التي توفر معا الإطار السياسي والقانوني من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، مما يؤدي إلى انتقال السلطة سلميا، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية في البلد. إذ أن استراتيجية حافة الهاوية السياسية ورفض التسوية لن يفضيان إلا إلى المزيد من التأخير وتعميق الأزمة السياسية.

يظل الدعم المتضافر من المجلس والشركاء الدوليين الرئيسيين والجهات الفاعلة الإقليمية أساسيا للمضي قدما بالعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يبذل الممثل الخاص للأمين العام مامان سيديكو جهودا لا تعرف الكلل، من خلال المساعي الحميدة التي يقوم بها بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص سعيد جينيت والجهات الفاعلة الإقليمية، لضمان إبقاء الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بالاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على الرغم من الاختلافات العديدة. بفضل هذه الجهود، عززت الأمم المتحدة تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعما للعملية السياسية. ومن الضروري أن تستمر المنطقة في إقناع الزعماء السياسيين الكونغوليين بالحاجة إلى متابعة الحوار وتقديم التطلعات المشروعة للشعب الكونغولي على مصالحهم الخاصة.

وفي الوقت نفسه، يتحتم على شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الشركاء بالتعاون الوثيق مع الحكومة والسلطات

الانتخابية، توفير الإرادة السياسية اللازمة وتقديم الدعم المالي واللوجستي والتقني لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي أوانها. إذ أن أي مزيد من التأخير في العملية الانتخابية لا يجازف فقط بتأجيج التوترات السياسية، بل يفاقم أيضا الحالة الأمنية الهشة أصلا.

في الأشهر الأخيرة، شنّت الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هجمات متكررة على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وألحقت خسائر بالقوات المسلحة الكونغولية، وإن كان ذلك مؤقتا، واحتلال الأراضي الغنية بالموارد. وهذه الهجمات التي تشمل أساسا جماعات الماي - ماي، تجري في سياق التنافس على الموارد الطبيعية واستمرار العنف بين المجتمعات المحلية، وهو عنف تحفزه عادة الجهات الفاعلة السياسية المحلية التي تسعى إلى استغلال الحالة الراهنة.

ما برح الأثر على السكان المدنيين شديدا، مع وجود أكثر من ٤ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا نتيجة للعنف وتتنبأ الوكالات الإنسانية بأن هذا الرقم يمكن أن يرتفع ارتفاعا كبيرا هذا العام. بيد أنه من المشجع أن نلاحظ أن القوات المسلحة الكونغولية تستعيد تدريجيا زمام المبادرة ضد جماعات مايي - مايي وتسيطر على الأراضي التي خسرتها الجماعات المسلحة.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة تعمل بنشاط، تماشيا مع أولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في حماية المدنيين. ولعل المجلس يتذكر أن البعثة قد تصرفت بشكل حاسم في أواخر أيلول/سبتمبر في دعم القوات المسلحة الكونغولية في الهجوم الذي شنته مايي - مايي ياكوتومبا على أوفيرا، ثاني أكبر المدن في كيفو الجنوبية. إن الإجراءات التي تتخذها البعثة والتي كانت حاسمة في الحيلولة دون سقوط المدينة، دليل ملموس على استعداد البعثة لاتخاذ إجراءات قوية ضد الجماعات المسلحة التي تشكل خطرا على السكان المدنيين.

أما في إقليم بيني الواقع في يفو الشمالية، الذي ظل خامدا لعدة أشهر بعد العمليات الرئيسية التي قامت بها القوات المسلحة الكونغولية والبعثة في ٢٠١٦ ظهر مجددا تحالف القوى الديمقراطية في صيف عام ٢٠١٧ وشن هجمات مميتة على المدنيين والقوات المسلحة والبعثة. إن مقتل ١٥ تنزانيا من لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة وإصابة ٤٤ شخصا آخر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كان أحدث هجمة في سلسلة من الهجمات القاتلة التي ترتكبها عناصر يشتبه بأنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية.

عندما زرت سيموليكي، بعد وقت قصير من وقوع الحادث، شاهدت التضاريس البالغة الصعوبة التي يعمل فيها اللواء وعنف الهجوم الذي يشنه المهاجمون على القاعدة. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات التنزانية، طمأنتني السلطات التنزانية في دار السلام بأنها ما زالت ملتزمة بالتصدي للتهديد الذي تشكله القوى الديمقراطية المتحالفة وسائر الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن أخلص التعازي إلى حكومة وشعب تنزانيا على هذه الخسارة المفجعة.

إن الطابع غير المتناظر للتهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية يتطلب مجموعة من الوسائل العسكرية وغير العسكرية. وتحييد تحالف القوى الديمقراطية يتطلب تعاونا إقليميا أوثق، وتحسين جمع المعلومات وتحليلها، وتعطيل شبكات الدعم السياسي والاقتصادي للجماعة، وتعزيز التعاون بين البعثة وقوات الأمن الوطنية، وعمليات عسكرية هادفة.

وكجزء من استجابة الأمانة العامة لحادث سيموليكي، قام الأمين العام بتعيين الأمين العام المساعد السابق ديمتري تيتوف لقيادة تحقيق خاص في الظروف المحيطة بالحادث الذي وقع في سيموليكي يقدم توصيات بشأن الإجراءات اللازمة للتصدي لتهديد تحالف القوى الديمقراطية وتعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وقد بدأ السيد تيتوف وفريقه، الذي يضم كبار ممثلي القوات المسلحة التنزانية، بالفعل عمله وسيتوجه إلى المنطقة في الأيام المقبلة بهدف تقديم ما خلص إليه إلى الأمين العام في بداية الشهر المقبل. ونتطلع بالطبع إلى التعاون الوثيق مع المجلس متى أنجز فريق التحقيق أعماله.

وفي الوقت نفسه، قامت البعثة، تمشيا مع الأولويات الاستراتيجية التي أكدها مجلس الأمن في أعقاب الاستعراض الاستراتيجي، بتعزيز دعمها للعمليات السياسية والانتخابية، وتجري التعديلات اللازمة على عناصرها المدنية والعسكرية والشرطية من أجل اتباع نهج شامل لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وتبذل الجهود أيضا لزيادة تنقل ومرونة القوة وعنصري البعثة الشرطي والمدني لتوفير الحماية من خلال التوقعات.

وتجري الاستعدادات على وجه التحديد لنشر كتيبة ثالثة يمكن الإسراع بنشرها، ستكون جاهزة للعمل بحلول الشهر القادم. ونحن بصدد استعراض بيانات احتياجات الوحدات للكتائب التي يمكن الإسراع بنشرها من أجل كفالة أن تكون الكتيبتان اللتان سيتم نشرهما في وقت لاحق من هذا العام أخف وأكثر مرونة. وفي إطار توصية الأمين العام باستعراض الأصول الجوية للأمم المتحدة، أجرت البعثة استعراضا لتقييم كيفية الحصول على أصول جوية أنسب لعملياتها وتعزيز استخدامها.

وفيما يتعلق بقوة لواء التدخل، تجري الجهود لتدريب الوحدات على حرب الأدغال بغية التصدي بفعالية أكبر للبيئة غير المتناظرة التي تعمل فيها. ويجري أيضا اتخاذ الخطوات لتحسين جمع المعلومات وتحليلها.

وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، فقد اكتمل تقريبا إعادة نشر وحدة الشرطة المشكلة السنغالية من غوما إلى كينشاسا، ومن المتوقع أن تكون الوحدة جاهزة تماما للعمل بحلول نهاية هذا الأسبوع. وقد أغلقت بعض القواعد الأمامية، بما في ذلك في منطقة بونيا، حيث تواصل قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل على تحقيق أقصى جدوى من وجودها في الميدان. ونعمل أيضا على استعراض بيانات احتياجات الوحدات لوحدات الشرطة المشكلة لتمكين إعادة النشر السريع لعناصر وحدات الشرطة المشكلة إلى مناطق عمليات أخرى بناء على تطور الحالة في الميدان. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مدى الأسابيع والأشهر المقبلة للتأكد من أن البعثة تواصل التطور الاستجابة للتحديات على أرض الواقع.

وعلى الجبهة السياسية والانتخابية، ينبغي لي الإشارة إلى أن البعثة تواصل تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى اللجنة الانتخابية من أجل تسجيل الناخبين وغير ذلك من الأنشطة الانتخابية. وعلى النحو المطلوب في الجدول الزمني للانتخابات، قدمت البعثة خطتها للدعم اللوجستي للانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية والإقليمية، التي ستكون مهمة ضخمة تتطلب موارد كافية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أسلط الضوء على أهمية الدعم المستمر من أعضاء المجلس والدول الأعضاء للبعثة. وإذ ندرك الحاجة إلى ترشيد الموارد باستخدام أفضل وأكثر كفاءة للموارد المتاحة، من الأهمية بمكان تزويد البعثة بالوسائل اللازمة لتقديم الدعم الفعال للعملية السياسية والتصدي للتحديات الأمنية الهائلة التي لا تزال تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وستكون الأشهر القادمة حاسمة الأهمية في الحفاظ على الاستثمار الجماعي الذي قامت به الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين وفي التمهيد لتوطيد السلام والاستقرار في البلد والمنطقة الأوسع نطاقا. والأمم

المتحدة، من خلال المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام المعينة حديثا، السيدة ليلى زروقي، ستظل ملتزمة التزاما كاملا بالعمل الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لتحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، أود أن أشكر مامان صديقو، الذي ينهي مهامه بصفته الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة في مبادرات المساعي الحميدة ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين على مدى العامين الماضيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية الثرية. ونؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/16).

وأود أن أعرب، بالنيابة عن فرنسا، عن إدانتنا القوية للعنف الذي استخدمته قوات الأمن أثناء الاحتجاجات التي وقعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي سقط فيها العديد من الضحايا. وفرنسا تدعو مرة أخرى إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والحق في المعلومات والاحتجاج السلمي، وهي مكونات أساسية للديمقراطية. ونسلط الضوء على الحاجة إلى الاستخدام المتناسب للقوة في سياق إنفاذ القانون. وفي ذلك الصدد، ندعو السلطات الكونغولية إلى إجراء تحقيقات كاملة في العنف من أجل تقديم الجناة للمساءلة أمام القانون. وقد أظهرت السلطات الكونغولية بالفعل أنها يمكن أن تكون استباقية في مكافحة الإفلات من العقاب، كما شهدنا مؤخرا في إدانة ١٢ فردا في كيفو الجنوبية بارتكاب أعمال العنف الجنسي.

وإجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية لضمان انتقال سلمي وديمقراطي ضروري لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الإجراء الفعلي للانتخابات، على النحو المقرر في الجدول الزمني للانتخابات المنشور في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وتمشيا مع الدستور وروح التوافق التي سادت أثناء التوقيع على الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وندعو السلطات الكونغولية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، ولا سيما تلك التي من شأنها تمكين النشر السريع لفريق مشترك من الخبراء الدوليين لدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، لأنه أحدث تجسيد لتوافق الآراء الوطني الكونغولي. وتنفيذه الكامل أمر ملح، لأنه يتضمن التدابير الرئيسية لتخفيف التوتر لتمكين إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وكما يشير الأمين العام، لا يمكن أن تجري أي عملية انتخابية ذات مصداقية في سياق من القمع. ولذلك من الضروري تهيئة جميع الظروف بحيث يتمكن جميع المرشحين من الترشح من دون عوائق. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر بالنظر إلى أن الحالة الأمنية والإنسانية لا تزال مثيرة للقلق، كما ذكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا وأن عرقلة العملية السياسية لن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة.

تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمل رائع في هذا السياق الصعب، وأثني على جهود إعادة تشكيل البعثة من أجل التكيف مع الحالة الأمنية وأولويات الولاية. وتواجه البعثة تحديات كبيرة، مثل الهجوم الذي وقع في سيموليكي. وبالنيابة عن فرنسا، أود مرة أخرى أن أعرب عن تعازينا وتضامننا مع تنزانيا في أعقاب المأساة التي طالت أصحاب الخوذ الزرق أولئك. وهذا الحادث

يجعل من الأهمية بمكان أن نؤكد مجددا دعمنا للبعثة وتطويرها. وشجع فرنسا، في ذلك الصدد، المبادئ التوجيهية الواضحة، وأشيد بحرارة بالعمل الاستثنائي الذي اضطلع به السيد مامان صديقو. كما نقدم دعمنا الكامل لخلفه، السيدة ليلى زروقي، التي عملنا معها بشكل وثيق في منصبها السابق والتي نثق بها تماما.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تثني كوت ديفوار على السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، لإحاطته الإعلامية الاستثنائية عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعلق على مسألتين رئيسيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية: العملية الانتخابية الجارية والحالة الأمنية.

فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، يرحب وفد بلدي بنشر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر للجدول الزمني للانتخابات، وبالتالي تحديد إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والانتخابات الإقليمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بغية مساعدة البلد على الخروج من هذه الأزمة الاجتماعية والسياسية الجارية والتي طال أمدها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترى كوت ديفوار أن الأمر متروك الآن لجميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما اللجنة، كي يبذلوا قصارى جهدهم لضمان الالتزام بالتاريخ المحدد لإجراء الانتخابات العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفقا للالتزامات التي يدخلون فيها بحرية في إطار الاتفاق السياسي الشامل والجامع المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويجب على جميع الأطراف الكونغولية أن تعمل، بروح من السلام والثقة المتبادلة، من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وديمقراطية بحلول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء المظاهرات التي حدثت مؤخرا وأسفرت عن خسائر في الأرواح، وأضرار مادية كبيرة واعتقال العديد من المتظاهرين. إن كوت ديفوار تدعو الحكومة الكونغولية إلى اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتهدئة الوضع والتخفيف من حدة المناخ الاجتماعي السياسي. كما ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب المظاهرات العنيفة.

ويرحب وفد بلدي بالوحدة فيما بين أعضاء المجلس بشأن هذا المسار السياسي والجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمة لتعزيز التآزر في جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية – وبخاصة الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – بغية التوصل إلى حل سريع للأزمة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تعرب كوت ديفوار عن قلقها إزاء تزايد انعدام الأمن في سياق انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، أساسا بسبب انتشار الجماعات المسلحة في شرق البلد، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في الغرب، وتحديدا في منطقة كاساي. وقد أدت الهجمات التي تشنها هذه الجماعات إلى مقتل ١٥ تنزانياً في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتعرب كوت ديفوار مرة أخرى عن تعازيها إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بوفاة هؤلاء الجنود وتشيد بذكراهم. إن بلدي يدين هذا الهجوم المميت، بوصفه رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ويتطلع إلى نتائج التحقيق الرامي إلى تحديد الظروف الدقيقة لهذه المأساة، واتخاذ التدابير المناسبة حتى لا تتكرر مثل هذه المآسي في المستقبل.

وغني عن القول إن وجود هذه الجماعات المسلحة يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة ومجمل العملية الرامية إلى إنهاء الأزمة. ولذلك، يجب أن يكون اتخاذ التدابير المناسبة لردع تلك الجماعات أحد أولويات بعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى جهودها الرامية إلى دعم العملية السياسية. ويرى وفد بلدي أن تلك هي الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان عندما يتعلق الأمر بتجديد ولاية البعثة، الذي من المقرر بحثه في آذار/مارس.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يهنئ بحرارة السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة السابق، على نوعية العمل الذي قام به في بيئة صعبة للغاية، وأن يهنئ السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، على تعيينها لتحل محل السيد سيديكو. ونتمنى لها كل التوفيق في مهامها الجديدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان وفد جمهورية غينيا الاستوائية لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان – بيير لاكروا وفريقه على إحاطتهم الإعلامية المفصلة والشاملة هذا الصباح بشأن الحالة والتطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لكوت ديفوار، السفير بيرنارتانو – بوتشوي، على بيانه المتميز الذي أدلى به بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إسهاماته تساعدنا على فهم أفضل للحالة في البلد.

نحن، في غينيا الاستوائية، نتابع عن كثب على الدوام الأحداث التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة الآن بوصفنا عضوا في مجلس الأمن، لأنه بلد شقيق لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي ومتفرجين إزاء مشاكله ولأننا نشهد مشاكله كما لو كانت تقريبا مشاكلنا. ولذلك، أود أن أعرب عن التزام غينيا الاستوائية الكامل بتحقيق الاستقرار والسلام في ذلك البلد ودعمه.

يعتقد وفد غينيا الاستوائية أنه ينبغي لمختلف الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في البلد أن تدرك أن السبيل الوحيد الممكن للتغلب على الأوضاع المعقدة الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو من خلال إجراء حوار شامل وصريح وشفاف بحسن نية. وتنبع الحاجة إلى تفهّم الجهات الفاعلة المختلفة بعضها بعضا من المسؤولية الهائلة المتمثلة في أنه عليهم أن يقودوا البلد إلى إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، وأن يتجنبوا التأخير غير الضروري الذي يؤدي عموما إلى المزيد من التوتر والعنف. ويجب أن تشارك كل المجموعات في عملية الحوار السياسي متحليةً بموقف إيجابي وأن تقدم إسهاماتها على النحو الواجب، الأمر الذي يعني عمليا احترام الاتفاقات التي وقعتها الأطراف الكونغولية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن تنظيم انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية، بغية تمهيد الطريق نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية في البلد. وفي هذا الصدد، يجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم بدور قيادي وحفاز في التدابير التشريعية والجوانب اللوجستية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بدعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حتى تتمكن من الانتهاء من جميع أعمالها التحضيرية قبل الانتخابات، على الرغم من التحديات التي تواجهها.

وقال رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، في خطابه الذي ألقاه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بمناسبة مؤتمر القمة السادس والعشرين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود بأديس أبابا:

”حاليا، لا يمكن لأحد أن ينكر أن أمننا يواجه تهديدا إرهابيا عالميا والمخاطر التي يمثلها بالنسبة لمجتمعاتنا، فضلا عن النزاعات التي تعاني منها بعض البلدان الشقيقة. ويتطلب هذا الوضع تعبئة جهودنا الجماعية، وكذلك التعاون المتبادل والتشاور الوثيق.“

إنّ التعاون الدولي السبيل الوحيد الذي يُمكن من التصدي بفعالية للتهديد الذي لم يعد بالإمكان الرد عليه من منظور وطني بصورة حصرية.

في هذا الصدد، تعرب غينيا الاستوائية عن اقتناعها بأن مساهمة سائر الهيئات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وبلدان المنطقة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لا مندوحة عنها في البحث عن حل دائم للحالة السياسية في المنطقة. وتحقيقا للغاية نفسها، تود غينيا الاستوائية أن تكرر الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء آلية تنسيق تشمل جميع الجهات الفاعلة بهدف ضمان تقديم الدعم الفعال والمتسق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في البلد في السنوات الأخيرة مع تحقيق الاستقرار في العديد من المناطق، وهو ما يجب علينا أن نرحب به بالتأكيد، لا تزال الحالة الإنسانية والأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق، مع استمرار التجاوزات والانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية للسكان المدنيين، والإمعان في الإفلات من العقاب، والاستغلال غير القانوني للموارد من قِبَل الميليشيات وسائر الجماعات المسلحة المختلفة التي لا تزال ناشطة في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو غينيا الاستوائية إلى كفالة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي جرى التوقيع عليه في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقيام الموقعين عليه والضامنين له باتخاذ الخطوات اللازمة ومضاعفة جهودهم لكفالة تنفيذه على نحو تام وفعّال، لأن تحييد الجماعات المسلحة العاملة في شرق البلد أمر بالغ الأهمية. ولا بد من أن تتوقف حوادث العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

أخيرا، أود أن أعرب عن خالص تعازي جمهورية غينيا الاستوائية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام وتنزانيا على مصرع ١٥ من حفظة السلام في ذلك البلد. ونود أن نثني على البعثة وندعم جهودها الدؤوبة والجديرة بالثناء الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق، على الرغم من التحديات التي يواجهها والتضحيات والخسائر التي يتكبدها، والتي ليست دائما في بيئة مواتية. ومن هذه القاعة، نود أن نشجع البعثة على مواصلة دعم السلطات والمؤسسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق الاستقرار وتوطيد الجهود المبذولة في البلد، وفي الوقت نفسه، نوصي بتعزيز البعثة لكي تتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة التي ستنشأ طيلة عام ٢٠١٨، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تود بوليفيا أن تشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية. ونرحب أيضا بتعيين السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونثق أنه بفضل ما لديها من خبرة ومعرفة تقنية وقيادة ستكون ذخرا للبعثة. ونود أيضا أن نشكر السيد مامان سيديكو على خدماته على رأس البعثة.

نود أن نعرب مجددا عن قلقنا إزاء استمرار بيئة العنف وشدة انعدام الأمن. كما نأسف لكون الصراع يتمحور على نزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية والمواجهات بين الجماعات المسلحة، والتوترات بين الطوائف والعنف العرقي. ندين بشدة هذه الحوادث، بما في ذلك أعمال العنف التي وقعت خلال الاحتجاجات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ولا سيما، المخاطر التي تشكلها الجماعات المسلحة في سائر مناطق البلد

والتي أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2018/16). ويبرز التقرير حقيقة وجود أكثر من ٤ ملايين شخص شُرِّدوا داخليا، بمن فيهم حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ امرأة وأكثر من مليوني طفل. ولجأ أيضا في السنوات الأخيرة أكثر من ٦٢٠ ٠٠٠ كونغولي إلى بلدان مجاورة، كان منهم ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٧. ويواجه حوالي ٨ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، مما يمثل زيادة ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ويقدر بأنّ ١٣ مليون شخص سوف يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية هذا العام بزيادة ٥٠ في المائة عن عام ٢٠١٧.

نشيد بالجهود التي يبذلها الشركاء في المجال الإنساني، ونشجعهم على مواصلة عملهم. كذلك نتوجه بنداء عاجل إلى المجتمع الدولي والبلدان المانحة لإيلاء اهتمام خاص لهذه الحالة الطارئة على المستوى ٣، وهو أعلى مستويات الطوارئ وفقا لمنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ.

وتؤيد بوليفيا مبادرات الممثل الخاص ومساعيه الحميدة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا سيما أثره على تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في هذا الاتفاق وجهوده الرامية إلى تهيئة مناخ إيجابي يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ونسلط الضوء أيضا على عمل البعثة المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وإعادة إدماج أعضاء مختلف الجماعات المتمردة، الكونغولية والأجنبية منها على حد سواء، العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نثني على تكثيف الجهود التي تبذلها البعثة لتوفير الأمن للمدنيين من خلال نظام الإنذار المبكر، وتعزيز قواتها من أجل مشاريعها الاستراتيجية وتكثيف وجودها في قاعدة سيمولكي، في أعقاب الهجوم المروع على حفظة السلام في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتؤيد بوليفيا الكلمات التي أعرب عنها مختلف أعضاء مجلس الأمن. فنحن لا نعرب عن حزننا وتعازينا فحسب، بل أيضا عن تضامننا مع أسر ذوي الخوذ الزرق الذين قضوا في تلك الظروف.

بالمثل، نقدم دعمنا للأليات المحلية لتسوية النزاعات التي تعزز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية والرصد المشترك مع السلطات فيما يتعلق بانتشار الجماعات المتمردة في مناطق المناجم في مقاطعة مانييما، من بين مبادرات أخرى. كما نشجع البعثة على مواصلة جميع هذه المبادرات وغيرها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالتنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة وفقا لولايتها.

ترحب بوليفيا بنشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للجدول الزمني للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أن نبرز التقدم الذي أحرزته هذه الهيئة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين ونحضها على التقيد بهذا الجدول الزمني، فضلا عن استكمال تسجيل الناخبين. يجب أيضا احترام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ودعم جميع الجهات الفاعلة له من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة بشكل فعّال وفي أوانها لكي تفضي إلى نقل السلطة سلميا. ونحث الأطراف الموقعة على الاتفاق على تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الوثيقة. وانطلاقا من هذا الفهم، تحيط بوليفيا علما بالسرعة التي اعتمد بها البرلمان القوانين لتنقيح اللوائح الانتخابية وتخصيص ميزانية للانتخابات.

ونشيد بتوافق الآراء في المنطقة من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وكذلك الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهي جهود تهدف إلى رفد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالموارد اللازمة لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالاجتماع الذي عُقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر بين رؤساء

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وجمهورية الكونغو وتمخض عن بيان يدعو الجهات الفاعلة السياسية إلى الحفظ على السلام والعمل من أجل إجراء انتخابات سلمية. وبالمثل، نعتقد أن العمل المشترك بين رئيس البعثة والمبعوثة الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى في التحضير للانتخابات، وكذلك التواصل مع الجهات الفاعلة السياسية الوطنية والسلطات الحكومية، سيكون مهما جدا في حشد الدعم الإقليمي ودون الإقليمي.

وأخيرا، يجب عدم إغفال مبادئ الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي، بينما يجب على الشعب الكونغولي والمؤسسات الكونغولية اتخاذ القرارات بشأن مستقبل بلدهم. ويجب أن نؤيد القرارات المتعلقة بسيادتهم واستقلالهم وسلامتهم الإقليمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة غريغوار – فان – هارن (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): تتقدم مملكة هولندا بالشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. إن الصورة التي وصفها قاتمة.

قبل عام واحد، وفي مواجهة خطر نشوب أزمة في منطقة كاساي وفي شرق الكونغو، وفر الاتفاق المبرم عشية العام الجديد بصيصا من الأمل. ويتمثل التحدي الذي نواجهه اليوم في إحياء الأمل لإيجاد مخرج من الأزمة. وبينما سيتعين على مجلس الأمن قريبا النظر في تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك ثلاثة جوانب ذات أولوية: المناخ السياسي وحماية السكان المدنيين والأزمة الإنسانية الخطيرة.

وفيما يتعلق بالجانب الأول، بشأن المناخ السياسي، نرحب بنشر الجدول الزمني للانتخابات واتخاذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات. ويأمل المواطنون الكونغوليون أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم في الانتخابات في عام ٢٠١٨. غير أن هذا الأمل مهدد باستمرار. فعقب الأحداث العنيفة التي وقعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى احترام الحقوق والحريات الأساسية للشعب الكونغولي، لأنه حينما تُواجه الاحتجاجات السياسية السلمية باستخدام القوة الفتاكة وحينما تُوقف الشعائر الدينية بفعل الغاز المسيل للدموع، يصبح هدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة سرابا.

ونود أن نعرب عن إدانتنا القوية لأعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن، وندعو إلى احترام حقوق الإنسان. وعدم تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها يقوض مصداقية العملية الانتخابية. ومن الضروري وضع حد فوري لأعمال التضييق على المجتمع المدني. ويجب على جميع الأطراف في الاتفاق المبرم عشية العام الجديد إعادة تأكيد التزامها بروح هذا الاتفاق وبالجدول الزمني الانتخابي، الذي يمثل الحل العملي الوحيد لهذا المناخ السياسي المُسمم.

والجانب الثاني هو حماية السكان المدنيين. إن مملكة هولندا تؤيد إجراء تحقيق خاص في الهجمات الأخيرة على قوات حفظ السلام في كيفو الشمالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر تعازينا في وفاة حفظة سلام تابعين لبعثة الأمم المتحدة. وسيمكن إجراء تحقيق خاص من تقييم مستوى الاستعداد العام للبعثة وقدرتها على الاستجابة، فضلا عن تحديد ومحاكمة الجناة. وبصورة أعم، في سياق الاستعراض الاستراتيجي، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في كيفية كفالة أن يؤدي إصلاح البعثة إلى تعزيز قدرتها على حماية المدنيين.

وفيما يتعلق بالجانب الثالث، بشأن الأزمة الإنسانية، فقد بلغت معاناة الشعب الكونغولي مستويات لا يمكن تصورها. وصنفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات النزاع الجديد باعتباره حالة طوارئ من المستوى ٣. ويواجه نحو ٧,٧ ملايين شخص تقريبا نقص الأغذية الحاد ويعاني قرابة مليوني طفل من سوء التغذية وهو ما سيؤثر عليهم مدى الحياة. إن المجاعة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية من صنع الإنسان – ويجب حماية المدنيين منها. ومملكة هولندا تدعو إلى اتباع نهج متكامل يشمل تقديم المعونات الإنسانية.

في الختام، إن الأزمة الحالية هائلة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يحلها بمفرده. ويجب عليه الإصغاء إلى البلدان والمنظمات في المنطقة وتعزيز مشاركتها والعمل معها. وبالرغم من أن تلك البلدان والمنظمات قد تضررت من الأزمة، فإن لديها أيضا الوسائل اللازمة لحشد الإرادة السياسية من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك واجب عليها أيضا.

ويتطلب كل ذلك العزم الثابت وبذل جهود هائلة، على النحو الذي عبر عنه الممثل الخاص للأمين العام. وفي نهاية ولايته، نود أن نشكر السيد صديقو على عمله الممتاز على رأس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي اليوم أكبر عملية لحفظ السلام. ونعرب عن دعمنا الكامل للسيدة ليلى زروقي التي ستخلفه ونحن ملتزمون بالعمل معها من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار للشعب الكونغولي.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرادها على مشاركتهم في عملية تحقيق الاستقرار والسلام. وبولندا تدين بشدة الهجمات الأخيرة على موظفي البعثة. وأود أن أتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا والسلطات التنزانية.

ونحن نشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نؤكد على ضرورة وفاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها الدولية وحماية الحق في حرية التجمع وحرية التعبير. ومن المهم للغاية كفالة مجال ديمقراطي لجميع الجهات الفاعلة المعنية. ونحيط علما بالإعلان الذي طال انتظاره من جانب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الجدول الزمني للانتخابات. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تُجرى الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، لأنه من الضروري تجنب المزيد من التوترات واحتمال تصعيد العنف في البلد. وأنشطة اللجنة الانتخابية يجب أن تكون موثوقة، لأنها تشكل الأساس للانتخابات النزيهة. ونود أن نشدد على أهمية عملية تسجيل الناخبين وتشجيع المرأة على المشاركة فيها.

وتشجع بولندا مواصلة الحوار السياسي بين جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك للبعثة. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا بناء في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح. وأود أولا أن أنوه وأرحب ترحيبا حارا بتعيين السيدة ليلى زروقي ممثلة خاصة جديدة. ونقدر بالطبع تقديرا كبيرا الخدمات التي قدمها السيد ممان صديقو.

منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.8067)، شهدت الحالة في جمهورية الكونغو تطورات واضحة – وضع جدول زمني انتخابي وتحديد موعد الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، والاحتجاجات السلمية عشية العام الجديد والتي قوبلت بالقمع والعنف المميت، والهجوم القاتل الذي وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر على القاعدة في سيموليكي بكيفو الشمالية على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل تدهور الحالة الأمنية عموما في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق البلد، وتزايد

الاحتياجات الإنسانية والهشاشة السياسية، فإن مفتاح تغيير ذلك المسار هو الانتقال الديمقراطي للسلطة وتهيئة حيز سياسي يسوده التسامح استنادا إلى إجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وفقا لروح الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد وُضعت الآن لبنات بناء هامة لإجراء الانتخابات - الجدول الزمني للانتخابات وقانون الانتخابات وكذلك ميزانيتها. ويجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعارضة وسائر الجهات الفاعلة الرئيسية الآن المساهمة بشكل بناء في كفالة إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وللمجتمع الدولي دور في دعم تلك الجهود. وسيظل الحوار والتنسيق مع المنطقة عنصرا رئيسيا، وندعم بقوة دورا نشطا للجهات الضامنة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل متابعة الحالة. ولكي تكون الانتخابات ذات مصداقية، فإن ثمة حاجة ماسة إلى أن تنفذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير بناء الثقة المتفق عليها في الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التقارير التي وردت مؤخرا عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع والتعبير والاحتجاج السلمي.

ويمثل الرد العنيف على أحداث رأس السنة الميلادية مثالا غير مقبول على عدم احترام حقوق الإنسان الأمر الذي لا يمكن أن يمر بإفلات المسؤولين عن ذلك من العقاب.

إن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الانتخابات أمر أساسي لإجراء عملية انتخابية موثوق بها، بما في ذلك إمكانية وصولها الآمن إلى مراكز الاقتراع. نحن نقدر الجهود الرامية إلى زيادة تسجيل الناخبات في منطقة كاساي. وستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بدور حيوي في دعم العملية الانتخابية وفي المساهمة في حماية المدنيين. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا، بطبيعة الحال، إلى تنزانيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالخسائر الناجمة عن الهجوم المروع في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

أخيرا، فيما يتعلق باستمرار الحالة الإنسانية المتدهورة التي أثارها الآخرون أيضا، فإن عدم قدرة السكان الكونغوليين على الصمود يجعلهم شديدي الضعف في حالة النزاع. في عام ٢٠١٧، فاق عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عدد من فروا في أي بلد آخر في العالم. نحن، السويد، نفخر بأن بكوننا ثالث أكبر الجهات المانحة الثنائية في المجال الإنساني، لكننا نشعر بالقلق العميق إزاء تسجيل انخفاض قياسي في مستويات التمويل للنداء الإنساني المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع البلدان على النظر في توفير تمويل إضافي لهذا النداء.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما نود أن نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن نحيي السيد سيديكو.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة للتكلم بشأن موضوع بعثة منظمة الأمم المتحدة، نود أولا أن ندين بأشد العبارات الهجوم الذي وقع على معتمري الخوذ الزرق من البعثة في كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٥ من حفظة السلام وإصابة ٤٤ شخصا آخر. إن سلامة موظفي البعثة أمر ضروري تماما للوفاء بمسؤولياتها، وبدونها لن تكون قادرة على حماية المدنيين. ولذلك، ندعم بحزم القرارات التي تتخذها الأمانة العامة لتنفيذ خطة العمل، فضلا عن التحقيقات التي يقودها السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة

القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام. كما نتطلع إلى تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضمان مقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال وإدانتهم.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نكرر التأكيد على أهمية الإبقاء على تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر موعدا لإجراء الانتخابات، ولكننا نؤكد أيضا على أنه من المهم جدا ألا يكون هناك المزيد من التأخيرات، وكفالة أن تكون العملية شفافة ونزيهة بحيث تكون مقبولة من جميع أصحاب المصلحة. وتبيّن الأحداث التي وقعت في أواخر العام الماضي أن الحاجة إلى الحفاظ على الدعم والمشاركة من جانب المجتمع الدولي لضمان ظروف هادئة تتيح انتقال السلطة المناسبة في نهاية هذا العام، لا تزال تكتسي أهمية بالغة.

ثالثا، من منظور السلام المستدام، وشأننا شأن زملائنا الذين تكلموا قبلنا، نحن نشدد على خطورة الأزمة الإنسانية الجارية، التي تؤثر في المقام الأول على الأطفال. هناك حاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي والجهات المانحة اللازمة لمعالجة الحالة التي تواجه حاليا في جميع أرجاء الكونغو. نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى عواقب تزايد عدم الاستقرار السياسي وتدهور الحالة الاقتصادية، الأمر الذي يتجلى في معدل التضخم الذي يؤثر على أكثر الفئات ضعفا. ولذلك، نعتقد أنه من المهم جدا ضمان أن نخفّض الفقر وأوجه عدم المساواة في بلد يواجه العديد من التحديات في هذا الصدد.

ختاما، نشدد على الدور الذي يمكن أن يضطلع به النساء والأطفال في العملية السياسية الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسنواصل دعم جميع الجهود التي تبذلها البعثة بهدف إشراكهم بشكل أكبر في تلك العملية.

السيد العُتيبي (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية، وكمن سبقوني، أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمه. ونثمّن عاليا الدور المحوري والهام الذي تقوم به ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تأديتهم لمهامهم في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تشهدها الكونغو. وندين بشدة الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها البعثة وآخرها الهجوم المسلح الذي وقع في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهو الأسوأ خلال الـ ٢٥ سنة الماضية في تاريخ الهجمات التي تعرضت لها بعثات الأمم المتحدة بشكل عام. راح ضحية هذا الاعتداء ١٥ قتيلا من حفظة السلام التنزانيين، واغتنم الفرصة لتقديم تعازينا لحكومة تنزانيا وشعبها ولأسر الضحايا والأمم المتحدة. ونتيجة لتكرار هذه الهجمات المسلحة، فإننا ندعو حكومة الكونغو إلى ضرورة ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. ونشيد، هنا، بقرار الأمين العام للأمم المتحدة تعيين السيد ديمتري تيتوف لقيادة التحقيق الخاص بتلك الهجمات.

لقد راقبنا بقلق المظاهرات التي جرت في نهاية العام الماضي، والتي تزامنت مع الموعد الذي حُدد في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي نص على عقد الانتخابات الرئاسية في نهاية عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذي لم يحدث، للأسف. وبعد نشر اللجنة العليا للانتخابات للروزنامة الجديدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتي تضمنت تأخير الانتخابات رسميا حتى تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تجددت الدعوات إلى المظاهرات ضد الحكومة الكونغولية من قبل قوى المعارضة وزعمائها والعديد من منظمات المجتمع المدني مما أسفر، للأسف، عن سقوط ضحايا واعتقال أكثر من ١٤٠ شخصا.

فيما يتعلق بالوضع الإنساني، نعرب في هذه المناسبة عن قلقنا كذلك إزاء الوضع الإنساني والأرقام والحقائق المخيفة التي ذكرها تقرير الأمين العام (S/2018/16)، ومرت كذلك في كلمة وكيل الأمين العام قبل قليل بالنسبة لأعداد النازحين حيث ذكر بأنها مرشحة للازدياد وتأثير ذلك على الكونغو والدول المجاورة. ونشيد، هنا، بجهود بعثة لحماية المدنيين وتسهيل تقديم

المساعدات لهم. ونشيد كذلك بما تقوم به المنظمات الإقليمية العاملة في الكونغو: الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على جهودهم الحثيثة الدائمة لاستقرار الوضع الأمني والسياسي في الكونغو.

بصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، نتقدم بجزيل الشكر للسفير عمرو أبو العطا، ممثل جمهورية مصر العربية، الرئيس السابق للجنة، على الجهود التي بذلها في تطوير أساليب عمل اللجنة والمتابعة الحثيثة للوضع السياسي والأمني، ودعم فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار للقيام بمهامه ومسؤولياته، بما فيها متابعة التحقيق في الحاث المؤسف الذي تعرض له عضوا فريق الخبراء مايكل شارب وزايدا كاتالان في شهر آذار/مارس ٢٠١٧. ونشيد، هنا بالخطوة الهامة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بإنشاء فريق تحقيق من الأمم المتحدة خاص بالتحري في مقتل الخبيرين، آملين استكمال القبض على كافة مرتكبي تلك الجريمة في أقرب وقت ممكن.

في الختام، نبارك للممثل الخاص الجديد للأمين العام لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي على تعيينها رئيسا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشكر جهود من سبقها السيد مامان سيديكو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. ويشرفنا أن نرى البلد الصديق كازاخستان يترأس مداولات المجلس اليوم.

وأود أن أشكركم علىتناول حالة بلدي بجدية وإدراجها في برنامج عملكم خلال هذا الشهر، الأمر الذي يتيح لنا فرصة للإعراب عن وجهة نظرنا بشأن المسائل قيد المناقشة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس مرة أخرى، باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها، على جهود الأمم المتحدة الدؤوبة من أجل إيجاد حلول للنزاع الذي ساد في الجزء الشرقي من بلدنا منذ عدة سنوات.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (S/2018/16) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدم لنا السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إعلامية بشأنها لتوه. ونحن، إذ نمتن على العرض الذي قدمه، نعتقد أنه يمكننا أن نفيد في تحسين فهم المجلس ببعض التوضيحات بشأن مختلف النقاط التي أثيرت في التقرير. ولتحقيق ذلك، سنتناول الوضع السياسي والخطوات المتخذة للتخفيف من حدة التوترات السياسية والحالة الأمنية، وسنتناول الحوار الاستراتيجي بإيجاز شديد.

ففيما يتعلق بالحالة السياسية، تركز اهتمام الجهات المعنية في بلدنا، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٧ مرة أخرى على العملية الانتخابية. وكما ذكرنا في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8067)، فإن عمل تحديث السجل الانتخابي، الذي دخل مرحلته الأخيرة مع تسجيل الناخبين في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى، وكذلك في أراضي لويلو وكاميجي مقاطعة لومامي، سينتهي هذا الشهر. وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين، حتى اليوم، ٣٠٨ ٨١٠ ٤٥، منهم ٠٣٠ ٠٩٥ ٢٤ رجلا و ٢٧٨ ٧١٥ ٢١ إمرأة. ومن المهم الإشارة إلى أن جل العمل على تحديث سجل الناخبين قد مولته الحكومة بتكلفة ٥٦٩ ٨٢١ ٤٠٠ دولار.

وكما يتبين للمجلس، فإن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على إجراء الانتخابات. ففي ٣١ كانون

الأول/ديسمبر، أكد الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، في خطاب وجهه إلى الأمة على أن:

”من شأن اعتماد وإصدار القانون الانتخابي اليوم، وتسجيل القوائم الانتخابية، وما أعقب ذلك من توزيع للمقاعد وإنشاء لمراكز الاقتراع، وفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أن يقودنا حتما إلى إجراء الانتخابات“.

ويجب على جميع أصحاب المصلحة النشطين في البلد، وبخاصة المرشحين، العمل معا من أجل احترام الجدول الزمني المحدد. وبعد نشر الجدول الزمني، الذي، كما نعلم جميعا، حدد يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موعدا لإجراء الانتخابات، فإن ذلك الجزء من المعارضة الذي ظل يقاوم الحلول التوفيقية وكل ما يجري القيام به لاستكمال العملية في جو من الهدوء، ما زال يضع العراقيل.

ولا شك في أن المجلس قد يتفق معي على أننا إذ ننتظر الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فإن الموقف الذي نحتاجه من الجهات السياسية صاحبة المصلحة والمواطنين عموما هو الاستعداد للقيام بكل ما هو ممكن لضمان أن نكون مستعدين استعدادا تاما لهذه المواعيد النهائية في جو من الهدوء. ولذلك، فليس من المفيد أن نتعامل مع أعمال الشغب والاحتجاجات التي أدت إلى أحداث من النوع الذي شهدناه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر التي نظمتها لجنة التنسيق العلمانية، وهي جزء من الكنيسة الكاثوليكية، وتدعمها معارضة متطرفة رفضت كل التسويات الودية منذ بدء العملية. وحقيقة الأمر هي أنه على الرغم من تحريض هذه المعارضة المتطرفة على الانتخابات، لا يبدو فعلا أنها تريد لها أن تجرى.

وبما أن علينا أن نناقش أحداث ٣١ كانون الأول/ديسمبر، من المهم أن نشير إلى أن لدينا قانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينظم تسيير المظاهرات العامة يقتضى تقديم طلب إلى السلطات المعنية يبين زمن بدء المظاهرات والطريق الذي ستسلكه ونقاط البداية والنهاية، لتمكين قوات الأمن من الحفاظ على النظام وحماية المتظاهرين إذا لزم الأمر. وتفيد المعلومات التي وصلتنا من السلطات المختصة أن منظمي المظاهرات لم يمتثلوا لذلك الإجراء القانوني. وبالفعل لم تتضمن الرسالة التي أرسلتها لجنة التنسيق العلمانية إلى حاكم كنشاسا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أيا من المعلومات التي أشرت إليها للتو. ولا حتى ذكرت عنوان اللجنة حتى تمكن السلطات من الوصول إلى الأطراف المعنية بغية الحصول على التفاصيل اللازمة. وفي ظل تلك الظروف، لم يأذن حاكم المدينة بتنظيم المظاهرات.

وعلى أية حال، فإن اللجنة ليست جزءا من الهياكل الرسمية للكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذي يجعلها غير معترف بها قانونا. وهذا يفسر لماذا لم تؤيد العديد من الأسقفيات وحتى الأبرشيات في العاصمة منظمي المظاهرات. أما فيما يتعلق بنتائج هذه الأحداث، فإن المعلومات التي وردتنا من السلطات المختصة تفيد أن الشرطة الوطنية الكونغولية لم توثق لأي وفيات في دور العبادة في الأبرشيات الكاثوليكية في اثنتين من الأسقفيات المتأثرة بالأحداث من مجموع الـ ٤٩ أسقفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية – أي ١٠ أبرشيات من ١٥٢ أبرشية في أسقفيات كينشاسا، وأبرشية واحدة في أسقفية كامينا في مقاطعة لومامي العليا. غير أنه سجلت خمس حالات وفاة من جراء العنف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر في البلد بأكمله، مع عدم وجود علاقة سببية بالأحداث المعنية. وقد كان اثنان من القتلى من اللصوص – أحدهما سائق دراجة نارية للأجرة بحسب المهنة، خوسيه فاتاكي، يقيم في حي كوينغي رقم ٢ في بلدية ماتيتي، والآخر ما زال مجهول الهوية – وقد قتل كلاهما على أيدي حراس غرفة تخزين باردة في حي ماتوتو في بلدية ماتيتي، كانا يقومان بالسطو عليها. وقد أحضر جثتيهما شركاؤهما إلى أبرشية سانت ألفونس بالقرب من المنشأة التجارية التي قاما بالسطو عليها. وقد أكد الأب هيوز ندونغيسيلا، قس الأبرشية، هذه الرواية، قائلا أن الذين توفيا لم يكونا مسيحيين ولا من المتظاهرين، ولم يقتلا داخل الأبرشية. وكان الثالث إرهابيا تابعا لكاموينا

نسابو، اسمه الأول أرنولدي، كان أصلا مطلوبا لدى سلطات إنفاذ القانون لقيامه سابقا بأنشطة إجرامية وقد أصيب بجرح قاتل أثناء مشاركته في هجوم مسلح، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، على مركزين للشرطة في سوق ليبرتي في بلدية ماسينا في كينشاسا، جرى حوالي الساعة السادسة من بعد الظهر، بعد فترة طويلة من استعادة النظام العام. وقد كانت الوفاة الرابعة لضابط في الشرطة الوطنية الكونغولية اسمه مفوفومبا لاتاناس، من فرقة العمليات المتنقلة في مركز الشرطة في بلدية نسيلي، قتله إرهابيو كاموينا نسابو في هجوم على مركز ماسينا المجتمعي. والأخير كان إرهابيا لم يتم التعرف على هويته يتبع لخلية لتنظيم كاموينا نسابو الإرهابي حاولت الهجوم على مكاتب مراجع الحسابات العسكري في كانانغا في مقاطعة كاساي الوسطى وقد قتل في اشتباكات مع قوات الأمن.

وبخصوص الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين حاولوا اقتحام الكنائس، فقد أشار حاكم المدينة، الذي أدان هذه الحالة، إلى فتح تحقيق وإلى أنه سيجري إنزال العقاب بمن تثبت إدانتهم. وفيما يتعلق بالادعاءات الأخرى للبعثة، فإن الحكومة مستعدة لتبادل المعلومات معها من أجل كفالة إجراء تحقيق كامل في الحالة على أرض الواقع لاتخاذ التدابير اللازمة.

وعلى أي حال، تستنكر الحكومة هذا الوضع الذي كان بالإمكان تجنبه، حيث تم بالفعل تحديث السجل الانتخابي ونشر جدول زمني للانتخابات، ولذلك تم تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

ولأختم كلامي بشأن هذه النقطة، تود سلطات بلدي أن تشكر الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين الذين يواصلون تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن تُكلل العملية الانتخابية، التي ما فتئت تمضي بسلاسة حتى الآن، بالنجاح من أجل شعب هذا البلد.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الشامل والجامع المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يشير التقرير إلى أن ١٠٧ من السجناء السياسيين لا يزالون قيد الاحتجاز. وتشير المعلومات المقدمة من الحكومة إلى أن جميع من يُسمون بالسجناء السياسيين قد أُفرج عنهم باستثناء شخصين محتجزين لأسباب غير سياسية، هما: السيد ديومي ندونغالا والسيد كلود مويامبو. وكما سبق أن ذكرنا، فإن هذين الشخصين قيد المحاكمة بتهم ارتكاب انتهاكات للقانون العام. وقد أدين الأول باغتصاب أختين توأمين قاصرين والثاني بالاستيلاء على مبان مملوكة ملكية خاصة. أما السيد مويس كاتومبي، فإنه يُلاحق قضائياً بتهمة ارتكاب انتهاكات مماثلة لتلك التي ارتكبها السيد مويامبو.

وأعتقد أن المجلس يتفق معنا على أن الحكومة، التي يُفترض أنها تحمي الجميع وتضمن العدالة، لا تستطيع التدخل في شؤون المواطنين الأفراد على نحو يحابي الأقوياء على حساب الضعفاء.

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٣ من التقرير، فقد تحسنت الحالة الأمنية في معظم مناطق النزاع في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي كاساي. وحدث هذا على الرغم من أنه كان هناك، على نحو ما تم تأكيده في التقرير، نشاط مكثف لبعض الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية في كيفو الشمالية شمل شن هجمات استهدفت السكان المدنيين وقوات الأمن الكونغولية وذوي الخوذ الزرق.

ولا حاجة إلى التذكير هنا بأنه على الرغم من جميع الجهود التي اضطلعنا بها معاً لاستعادة السلام والأمن في ذلك الجزء من البلد، فقد أودت تلك الهجمات بالفعل بحياة الآلاف من الشعب الكونغولي وبأفراد من قوات الأمن والعديد من حفظة السلام. وأود هنا، باسم حكومة بلدي، أن أدين بشدة هذه الهجمات وأن أشيد بذكرى حفظة السلام التنزانيين الشجعان الذين فقدوا أرواحهم في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الوقت الذي لا نزال فيه بحاجة ماسة إليهم. ويضطرنا هذا الوضع المؤسف وغير المقبول إلى استعراض أساليب عملنا عن

طريق تعزيز تدابيرنا الاستراتيجية لتحقيق نتائج أفضل وتجنب الاضطرار إلى التأسف على سقوط مزيد من الخسائر في الأرواح.

وفيما يتعلق بوجود مختلف الجماعات المسلحة الأجنبية، مثل تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإنه، وحسبما أكدنا دائماً، ستواصل قواتنا المسلحة التي قدمت تضحيات هائلة في مكافحة هؤلاء المجرمين جهودها بالتعاون مع البعثة من أجل القضاء التام على هذه المجموعات بغية تمكين شعبنا من العيش في سلام دائم.

وفيما يتعلق بالعمليات الجارية من أجل القضاء على هذه الجماعات، تقدّر حكومة بلدي جهود الإعادة إلى الوطن التي تضطلع بها البعثة بالتعاون مع حكومات البلدان التي لها رعايا من أعضاء هذه الجماعات. وينطبق ذلك، على النحو المشار إليه في التقرير، على عودة أعضاء في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم في رواندا وإعادة توطين ٢١٩ من مقاتلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في إثيوبيا وكينيا والسودان والولايات المتحدة. وتود حكومة بلدي أن تتواصل هذه الجهود حتى تتم إعادة جميع المقاتلين الذين لا يزالون في معسكرات المرور العابر إلى الوطن أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

وفي نفس السياق، أود أن أركز مرة أخرى على حالة ٣٤٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين ينتظرون منذ أكثر من ثلاث سنوات الإعادة إلى الوطن في معسكرات المرور العابر في كانيبايونغا في كيفو الشمالية؛ وفي والونغو في كيفو الجنوبية؛ وفي كيسانغاني في تشوبو. وأود أن أكرر مرة أخرى مناشدة حكومة بلدي للمجتمع الدولي لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو، إذا تعذر ذلك، إلى بلد ثالث خارج منطقة البحيرات الكبرى.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، اللتين كانتا هدفاً لهجمات إرهابية شنتها ميليشيا كاموينا نسابو. وكما يعلم المجلس، فقد تمت استعادة الهدوء والتحقيقات الجارية لتحديد الملابسات الدقيقة للجرائم المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

في الختام، من المهم الإشارة إلى أن حكومة بلدي تود أن يجري تسريع وتيرة الحوار الاستراتيجي، وفقاً للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، بحيث يوفر التقرير المقبل للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة، والذي سيكون وثيقة مرجعية في سياق التجديد المقبل لولاية البعثة، رؤية منسقة تشمل آراء كلا الطرفين.

وأود أيضاً أن أعرب عن بالغ تقدير حكومة بلدي للسيد مامان سامبا صديقو، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على العمل الذي قام به خلال فترة رئاسته للبعثة لضمان استعادة السلام في بلدي. وحكومة بلدي ممتنة جداً له.

وفي السياق نفسه، ترحب حكومة بلدي بتعيين السيدة ليلى زروقي بصفة الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونؤكد لها أننا سنتعاون معها تعاوناً كاملاً، كما فعلنا مع سلفها، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بنجاح.

وأخيراً، يود وفد بلدي، في مستهلّ هذه السنة الجديدة، أن يُعرب لجميع أعضاء المجلس عن أطيب التمنيات بالنجاح في عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.